

Distr.: General
10 May 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٢٩-٤ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مركز التدخلات والدراسات الاجتماعية لطائفة الروما، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري توزيعه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2011/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

170611 170611 11-34528X (A)



بيان*

من أكثر القضايا أهمية في مجال التعليم في رومانيا الفصل في المدارس على أساس إثني بالنسبة إلى أطفال الروما. يشير بحث أجراه في ٢٠١١ مركز التدخلات والدراسات الاجتماعية لطائفة الروما (مركز التدخلات والدراسات) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن الفصل في المدارس يؤثر تأثيرا كبيرا في معدلات التسرب من المدارس، مؤكدا على أن هذا المعدل أعلى في المدارس التي يشكل أطفال طائفة الروما فيها أكثر من ٥٠ في المئة. إن قضية الفصل اعترفت بها رسميا وزارة التعليم نتيجة عن ممارسة المنظمات غير الحكومية للضغط. وفي ٢٠٠٧ اعتُمد أمر وزاري يحظر الفصل في المدارس لأطفال طائفة الروما. ويشير نفس بحث ٢٠١١ إلى أن ٧٦,٦ في المئة من طائفة الروما الذين أجريت المقابلة معهم ليس لديهم وعي بأن الفصل في المدارس محظور بأمر وزاري.

وعلى الرغم من الموقف الرسمي، لا يزال الفصل قائما في مدارس وصفوف محددة الهوية أو حتى حالات الفصل في مدارس للتعليم الخاص. يوضع طلاب طائفة الروما في مدارس للأطفال ذوي الحاجات التعليمية الخاصة دون مبرر طبي. وفي أغلب الأحيان لم يكن أطفال طائفة الروما مسجلين في روضة الأطفال قبل الانتظام في المدرسة أو يتكلمون الرومانية بصفتها لغة الأم. ونتيجة عن الفعالية المنخفضة للأمر الوزاري والتنفيذ الضعيف وغياب نظام الرصد، قدمت المنظمات غير الحكومية تعليقات واقتراحات فيما يتعلق بمشروع قانون التعليم. واعتمد القانون في ١٠ كانون الأول/يناير ٢٠١١ وهو لا يشمل على أحكام لحظر الفصل. ولم ينظر في جهود المجتمع المدني، وأيضا لم يوف بالالتزامات التي التزمت بها وزارة التعليم في ٢٠٠٧ إلا مؤخرا. تضمن الأمر ٢٠٠٧/١٥٤٠ نصا على إيجاد آلية لرصد تنفيذ الأمر، وعلى وضع خطط لإزالة الفصل، وهي آلية لم تنشأ حتى عهد قريب، على الرغم من ممارسة المنظمات غير الحكومية للضغط. وفضلا عن ذلك، وفقا للأمر كان من المفترض أن يشمل التقرير السنوي عن وضع التعليم، وهو التقرير الذي أصدرته وزارة التعليم، فصلا حول تنفيذ الأمر. ولم يوف أيضا بهذا الالتزام.

إننا، إذ نضع في الاعتبار أن المنظمات الدولية، بما في ذلك لجنة القضاء على التمييز العنصري، تدين الفصل، نعتقد اعتقادا قويا بأن وضع نص يحظر الفصل ضمن القانون التنفيذي الأكثر أهمية في مجال التعليم ضروري لاحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك، نحث وزارة التعليم الرومانية على الامتثال للالتزامات التي توردها التشريعات القائمة بمكافحة فصل أطفال طائفة الروما. ونحث وزارة التعليم الرومانية على خلق آلية

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

للمرصد لتحديد هوية مرافق التعليم التي تمارس هذا الشكل من التمييز، وعلى العمل على وضع خطط لإزالة الفصل وكفالة تنفيذها. إننا ندعو وزارة التعليم الرومانية إلى النظر في إدخال تعديل على القانون رقم ٢٠١١/١ بشأن التعليم الوطني عن طريق إدخال نص يحظر فصل أطفال طائفة الروما في المدارس. إن هذا التدبير ضروري لكفالة فعالية تدابير الحكومة لمكافحة الفصل في المدارس.
